

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معالي الأستاذة/ غادة والي... وكيل السكرتير العام للأمم المتحدة،
المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة.

سعادة رئيس الدورة ٦٦ للجنة المخدرات.

السادة رؤساء الوفود المشاركة في الإجتماع.

السيدات والسادة، الحضور الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يُسعدني إغتنام هذه المناسبة السنوية لألقي عليكم كلمة مملكة البحرين من خلال هذا الإجتماع الهام للدورة السادسة والستين للجنة المخدرات، وأتميز الفرصة لأتقدم شاكراً ومقدراً جهود جميع الأخوة المشاركين والقائمين على هذا الإجتماع على حُسن التنظيم.

كما يُشرفني أن أنقل لكم تحيات سيدي الفريق أول معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وزير الداخلية الموقر، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وكذلك تحيات سيدي سعادة الفريق/ طارق بن حسن الحسن، رئيس الأمن العام وأمنيتهما الصادقة بنجاح أعمال هذا الإجتماع الذي يُجسد رغبة المجتمع الدولي في مواصلة تعزيز آليات التعاون الأمني، والإسهام الفعّال والمشاركة القوية مع أجهزة مكافحة المخدرات الأخرى وكذلك كافة المنظمات الدولية.

سعادة الرئيس

إن جهود مملكة البحرين في مكافحة آفة المخدرات بمحورها خفض العرض وخفض الطلب متواصلة وتغطي كافة الجوانب، لكنها أولت إهتماماً كبيراً لفئة الشباب بصفة خاصة وذلك عبر تكثيف المحاضرات

التوعوية لطلبة المدارس من خلال توثيق التعاون مع وزارة التربية والتعليم وكذلك المحاضرات التوعوية في النوادي والتجمعات الشبابية والمجالس الشعبية وكافة مؤسسات المجتمع المدني سعياً منها لتفعيل مبدأ الشراكة المجتمعية لمكافحة تلك الآفة، وتبنت المملكة مجموعة من المبادرات التربوية والمجتمعية في كافة مراحل التعليم لتعزيز قدرة الطالب ومهاراته للمحافظة على القيم والأخلاق والنأي عن الممارسات السلبية وغير الصحية وعلى رأسها تعاطي المخدرات، كما أن برنامج مكافحة العنف والإدمان (معاً) قد تم وضعه كمقرر ضمن خطة المدارس للتوعية بأضرار المواد المخدرة والعنف والإدمان، ويجري العمل على التوسع في تطبيقه بصورة كبيرة، ومن المتوقع أن يغطي كافة مدارس المملكة في وقت قريب بمشيئة الله.

الحضور الكريم،،،

من خلال الاطلاع على التقارير العالمية للمخدرات فإن الهواجس إزاء هذه المشكلة ستستمر، وما زالت معدلات إنتاج المخدرات عالمياً في ارتفاع والإدمان عليها في تزايد، لكن مملكة البحرين تدرك تماماً حجم التحديات وتراقب عن قُرب التغيرات الجديدة في اتجاهات وأنماط هذه المشكلة على المستويين المحلي والعالمي وتدرس التحديات المستقبلية لها لوضع خطط المواجهة، ولا يخفى على علمكم جميعاً مدى الإنتشار الواسع لوسائل التواصل الإجتماعي والتي أصبحت تُشكل تحدياً أمنياً كبيراً نظراً لإساءة إستخدامها في التسويق والترويج للمواد المخدرة، فضلاً عن إستخدام البريد الميت كذلك لتوزيع المواد المخدرة، والحوالات المالية التي يُساء إستخدامها لتحويل المبالغ المالية المتحصلة من بيع وترويج المواد المخدرة، وهي جميعاً تهديداً أمنياً يتطلب تكاتف الجهود الدولية لمواجهتها ومنع إساءة إستخدامها.

كما تعمل حكومة المملكة على مراجعة الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات من جميع جوانبها المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات وتقليل فرص العرض وتعزيز التعاون الدولي بشأنها، ولله الحمد فإن مملكة البحرين قامت بتدشين النسخة الثانية من الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات مع التركيز خلال الإصدار الجديد على أن تُلبى تلك الخطة جميع الجوانب المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات وتقليل فرص العرض، ولله الحمد فإن الإصدار الأول من الخطة المذكورة قد حقق نسبة نجاح كبيرة بلغت ٩٧٪، وهي نسبة تعكس حجم الجهود التي تبذلها المملكة في مكافحة تلك الآفة ومحاصرتها.

وفي إطار تقليل فرص عرض المخدرات حققت إدارة مكافحة المخدرات ارتفاعاً ملحوظاً في ضبط تجار ومروجي المواد المخدرة بالتعاون مع كافة الإدارات الأخرى ذات الصلة في وزارة الداخلية مثل شؤون الجمارك وقيادة خفر السواحل، بالإضافة إلى عدم إغفال الجانب التشريعي أيضاً حيث أنه يتم باستمرار مراجعة جداول المخدرات، كما أن حكومة مملكة البحرين وعلى الصعيد الدولي تسعى دائماً لتعزيز علاقتها الدولية الرامية إلى إحباط عمليات تهريب المخدرات بالتنسيق مع مختلف دول العالم، وعليه عملت على توفير معلومات استخباراتية أثمرت عن ضبط عدد كبير من القضايا بالتعاون مع الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي وبعض دول العالم، وتكملت تلك الجهود بتحقيق مملكة البحرين إنجازاً خليجياً وعربياً متميزاً تمثل في فوز وزارة الداخلية بمملكة البحرين بالمركز الأول في فئة أفضل تعاون عملياتي معلوماتي في مجال مكافحة المخدرات، ضمن الجائزة التي تنظمها سنويا الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وذلك بعد أن كانت الإدارة قد حققت المركز الثاني لأربعة أعوام متتالية، ولا بد من التأكيد أيضاً في هذا المجال على احترام المملكة الكبير للإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات والوفاء بكافة التزاماتها الدولية في هذا المجال.

السادة رؤساء الوفود،،،

ينبغي الإشارة أيضاً في هذا الإجتماع الدولي إلى أنه لا يمكن مواجهة هذه الصورة القاتمة لمشكلة المخدرات إلا من خلال وضع سياسة متكاملة تتعامل بصورة متوازنة مع الوجوه المتعددة لهذه المشكلة التي باتت تشكل هاجساً كبيراً للجميع، مع التشديد والتركيز بالطبع على أهمية العامل الأمني في التصدي لعصابات المخدرات، وهو ما يتطلب تعزيز أجهزة مكافحة المخدرات بالعناصر المدربة التي يمكنها الحد من تفاقم مشكلة المخدرات ليس فقط من خلال الكفاءة الأمنية والتقنية بل أيضاً من الزاوية الأخلاقية والإجتماعية بحيث يكون الهدف الأوحد للعاملين في مكافحة المخدرات حماية مجتمعاتهم وأوطانهم من عواقبها والتصدي بكل حزم للمجرمين اللذين ينشرون سمومها ومن دون التأثر بأية عوامل أو ضغوط أو إغراءات مهما كان مصدرها أو حجمها.

وأخيراً ينبغي أن أشير هنا إلى التجربة الرائدة التي طبقتها مملكة البحرين في مجال قانون العقوبات والتدابير البديلة، حيث بلغ عدد المستفيدين من القانون منذ تطبيقه (٤٧٦٦) شخصاً من الذكور والإناث، كما أن هناك شراكات مميزة مع جهات ومؤسسات من القطاعين العام والخاص ليتم توفير فرص عمل للمستفيدين بعد الإنتهاء من إتمام العقوبة البديلة، كما أن وزارة الداخلية قد أعدت برنامجاً للسجون المفتوحة يستهدف المستوفين للشروط والمعايير القانونية بهدف إعادة تأهيلهم بشكل خاص لإعادة إدماجهم بالصورة السليمة بالمجتمع، ووما لاشك فيه أن تلك التجربة تمثل نجاحاً جديداً يُضاف لإنجازات وزارة الداخلية في مكافحة تلك الآفة.

إننا على ثقة تامة بأن مثل هذه اللقاءات والإجتماعات الدولية تمثل رؤية هامة وعلامة فارقة في الجهود الدولية الرامية لمكافحة المخدرات، كما أنها فرصة حقيقية للتأكيد على أهمية تكاتف جهود دول العالم كافة في هذا المجال، وإن جميع دول العالم بلا إستثناء تدفع ثمناً كبيراً في مواجهة تهديد تلك الآفة الخطيرة. فلا بد من تنسيق أكبر يخدم مصالحنا جميعاً.

ختاماً،،،

أكرر شكري وتقديري لجميع المنظمين ورؤساء الوفود والمشاركين في هذا الإجتماع.

وفقنا الله جميعاً للعمل لما فيه خير وصالح أوطاننا وشعوبنا وجميع شعوب العالم، وأعاننا على تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقنا.
دُمتم سالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،